أَمْن الطُرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ وآثاره الاقتصادية

د. عبد الله بن حاسن الجابري(*)

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبعد :

فإن نعمة الأمن نعمة عظيمة لا يعرفها إلا من فقدها، وهذا ما أشار إليه الرسول ﷺ بقوله : «من أصبح منكم معافىً في جسده آمِناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حِيزت له الدنيا»(١) . وقد أدرك الملك عبد العزيز – رحمه الله – أهمية هذه النعمة وعمل على استتبابها في كافة أرجاء دولته، مستعيناً بالله ثم بجهود المخلصين من أبناء وطنه، فتحولت هذه البلاد الواسعة من بلادٍ تسودها الفوضى والصراعات القبلية، وينتشر بين أهلها السلب والنهب وقطع الطُرق، إلى بلاد يسودها الأمن والاستقرار والمحبة، وتسير في طريق التقدم الاقتصادي بخطى ثابته وحثيثه. ولعل أهمية الأمن تبدو أيضاً جلية بعد الفتن والاضطرابات السياسية المشاهدة في عالمنا المعاصر مثل العراق وأفغانستان وغيرهما .

وأما عن سبب اختياره:

فرغم هذه الأهمية للأمن عموماً (ولأمن الطرق خصوصاً) لم أجد ـ في حدود ما أطلعت عليه من مصادر ـ من تعرض لآثاره الاقتصادية وأفردها بدراسة مستقلة أو ناقشها مناقشة وافيه إذ أن أغلب الدراسات الموجودة تدور في فلك الدراسات التاريخية والأمنية، وهذا لا يمنع من وجود بعض الكتابات المتناثرة هنا وهناك عن هذه الآثار ولكن على استحياء .

(*) أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى.

منهج البحث وخطته:

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التي تقوم على تحديد الظاهرة الاقتصادية محل البحث. وتحليلها لمعرفة أسبابها وآثارها، ولتحقيق ذلك فقد تداخلت مناهج عدة: أهمها الوصفي والتاريخي والاستنباطي.

ويتكون البحث من مقدمة وستة مطالب وخاتمة. أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع ومنهجه وأسباب اختياره، وأما المطالب فهي على النحو التالي:

المطلب الأول: أَمْن الطرق معناه ومفهومه.

المطلب الثاني: حالة الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ.

المطلب الثالث: الإجراءات التي انتهجها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ لتحقيق الأمن في الطرق.

المطلب الرابع: أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في استتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ.

المطلب الخامس: أهم الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ.

المطلب السادس: الآثار الاقتصادية لأَمْن الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ.

المطلب الأول

أَمْن الطرق معناه ومفهومه

أمِن لغة من باب فَهِم وسَلِم تقول العرب أَمِنَ أَمْناً وأَماناً ..... وإِمْنا بالكسر فهو آمِن أي اطمأنّ ولم يخف[١] . ومنه قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[٢] وقوله تعالى أيضاً ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[٤] أي الآمن .

والطُرق لغة جمع طريق وهو ما يسلكه الناس والدواب، ويقال طِراق وهي آثار الإبل بعضها فوق بعض والمطاريق هم القوم المشاه[٥] .

أما في الاصطلاح فينصرف أَمْن الطُرق إلى حالة من الأمن المستتب تسود بين الناس في الدولة وعبر طرقها . وممراتها الداخلية والخارجية تجعل الناس عموماً ، وعابري تلك الطرق خصوصاً آمنين مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم من أي تهديد أو ترويع أو اعتداء بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية، وانعكاسات ذلك جلية على المستوى الكلي للاقتصاد .

المطلب الثاني

حالة الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـرحمه اللهـ

كانت الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود يسودها الفوضى والاضطراب الأمني، فالبدو نتيجة لضعف الوازع الديني والسلطة وتفشي الجهل والنزاعات القبلية يعدّون ما يسلبونه وينهبونه من بعضهم أو ممن جاورهم مالاً حلالاً، بَل هو مظهر من مظاهر الشجاعة لدى أفراد القبيلة السالبة، وقد كانت المملكة العربية السعودية قبل هذا العهد الميمون مقسمة إلى عدة مناطق على النحو التالي:

(أ) الحجاز: ويحكمه الأشراف حيث كان الشريف حسين (معاصر الملك عبدالعزيز) يقتصر نفوذه على البلاد الواقعة تحت حكمه وهي مكة وجده. بينما لا نفوذ له على الأعراب فيما سواهما، بل لا نفوذ له أحياناً حتى على هاتين المدينتين. ولذا فإن التنقل عبر المدن الحجازية (مكة، جدة، الطائف – المدينة) ضربٌ من المجازفة حتى لو كان هذا التنقل لأداء شعيرة دينية كالحج مثلاً. وذلك بسبب ما يسود هذه الطرق والمدن من ضعف أمني نجم عنه الكثير من أعمال القتل والسلب غير المبررة.

وحتى لا استطرد في هذا الموضوع كثيراً فإنه يكفي عرض بعض الأمثلة والشواهد على ضعف الأمن في هذه المنطقة، إذ تشير المصادر إلى أن القبائل الواقعة على الطريق بين مكة والمدينة، وبين جدة ورابغ تفرض رسوماً على الحجاج وقد يُحتَجز بعضهم عند عجزه عن الدفع، حتى إن أميرة أفغانية لم تدفع فاحتُجزت حتى دفع الشريف عنها[٦].

وتشير مصادر أخرى أنه في سنة ١٣٢١هـ سطت جماعة من البدو بين جدة وبحرة على قافلة حجاج فيهم الكثير من المصريين والسودانيين، فقتلوا بعض رجالها ونسائها وجرحوا البعض الآخر وسلبوهم أمتعتهم ونقودهم وجعلوهم فقراء لا يجدون معهم ما يحملهم لأداء الفريضة[٧].

وتذكر بعض المصادر أن قبيلة بلى سلبت قافلة كانت متجهة من العُلا إلى مدينة الوجه[٨].

ويذكر أيضا اختفاء اللصوص والحرامية في المرتفعات الجبلية ومخانق الطرق بين مكة المكرمة وجده لقتل الحجاج وسرقتهم حتى لو كانوا نساءً أو عجزة. حتى داخل مكة لم يسلم الحجاج من اعتداءات اللصوص وقتلهم وسرقة أموالهم بسبب ضعف الأمن[٩].

بقى أن أشير إلى ما قاله أحد الكتاب من «أن الأعراب يذبحون الحاج وإن كان فقيراً لاستلاب ما معه كانوا يذبحون الحاج في رابعة النهار لم يسلم أحد من أذاهم ولم يجدوا من يردعهم فعاثوا فساداً حتى كان المسلم يخرج وهو لا يدري أيعود إلى وطنه أم يقتله السفاحون هناك»[١٠].

ويروى أحد قادة الأمن السابقين أن كبار السنّ كانوا يروون له أن قبل العهد السعودي كان الأمن في المشاعر المقدسة والطرق المؤدية إليها معدوماً لدرجة أن سكان جرول بمكة لا يستطيعون الذهاب إلى حارة الباب إلا بشكل جماعي خوفاً من الاعتداء عليهم[١١].

(ب) أما نجد: فلم تكن أمنياً قبل عهد الملك عبد العزيز – رحمه الله– بأحسن حالٍ من الحجاز نظراً للنزاعات القبلية، حيث كانت القوافل التجارية بين المدن والقرى النجدية لا يمكن أن يسير أفرادها بدون أن يكون معهم من يحمل السلاح لمرافقتهم وحمايتهم في حلهم وترحالهم. كما كانوا يصطحبون معهم أيضاً رجلاً من كل قبيلة يمرون بديارها من أجل تسهيل مرور هذه القوافل مقابل مال يرضيه لحمايتهم من أي اعتداء قد يلحق بهم من أفراد قبيلته، ويسمون هذا الرجل بـ «الرفيق». ومع كل هذه الاحتياطات الأمنية، فقد لا تكون كافية لسلامة حياتهم من القتل وسلامة أموالهم من النهب إذا ما اصطدموا بغزاة لا تفيد مهم ما اتخذوه من أسباب إما لقوتهم أو لكثرة عددهم[١٢] أو لعدم رضى الرفيق المصاحب للقافلة عن المال المدفوع له أو لأسباب عديدة أخرى.

وفي نجد أيضاً كانت الفتن مستمرة والغارات دائمة بين القبائل ففي سنة ١٢٣٧هـ أغارت بادية سُبيع على منفوحة الواقعة قرب الرياض في ذلك الوقت، وأخذوها عنوة وسلبوا نساءها وقطعوا ثمار أشجارها ..... وساد القتل في القصيم وسُدير والوشم والعارض والخرج وغيرها[١٣].

(ج) وأما الإحساء: فقد كان وضعها الأمني متدهوراً إلى حدٍ بعيد، لخضوع المنطقة لحكم الأتراك إسمياً لا فعلياً، وقد تمثل ذلك في عجز الحامية التركية بها عن توفير الأمن لأهلها، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم من اعتداءات اللصوص المتكررة، وخصوصاً على الطرق الصحراوية في المنطقة الممتدة من حدود الكويت إلى قطر[١٤]. وكان رؤساء القوافل التجارية يدفعون إتاوات إلى رؤساء القبائل التي يمرون بمناطقها، لدرجة أن هذه الإتاوه قد يدفعها المسافر كلما اجتاز خمسة أو عشرة أميال على هذه الطرق الموحشة[١٥] وغير الآمنة.

ولم تعد ما اتخذته الحامية التركية من قلاع وعسكر نظاميين مجدية في حراسة هذه القوافل المتجهة إلى نجد، أو الخارجة من الإحساء والعائدة إليه من ميناء العقير محملة بالواردات أو الصادرات[١٦].

ولأن هذه المنطقة زراعية فكثيراً ما يغير البدو على سكان المدن والقرى في أوقات حصادهم لثمارهم، ويأخذون ما يستطيعون حمله إما خفية أو بالقهر والنهب ثم يفرون إلى الصحراء التي يحتمون فيها لعدم وجود سلطات للأمن تقوم بملاحقتهم ومطاردتهم[١٧].

(د) وأما منطقتي عسير وجيزان، فلم تكن هاتين المنطقتين أحسن حالاً من المناطق الأخرى، حيث كانت عسير قبل العهد السعودي خاضعة للحكم التركي، ثم خضعت فيما بعد لأسرة آل عائض، وفي كلا العهدين لم يكن الأمن فيها مستتباً، فالحروب تدور رحاها بين القبائل لأتفه الأسباب، كما أن الطرق مخوفة لا يمر بها إلا من يدفع رسوماً للقبائل القريبة منها، وفوق كل هذا كثيراً ما يتعرض المارون بها للنهب والسلب من قبل اللصوص وقطاع الطرق هناك، ثم يلوذون بالفرار إلى

المناطق الجبلية المرتفعة التي تتميز بها هذه المنطقة رغم وجود الحامية التركية بها[١٨].

وأما جيزان، فمثلها مثل عسير في العهدين العثماني والإدريسي، حيث كانت الفتن والحروب بين قبائل المنطقة قائمة، وحالة الأمن سيئة وقطع الطرق والنهب والسلب حاصل في كل جهة، ورغم أن المؤسس لدولة الأدارسة «محمد بن علي الإدريسي»، استطاع أن يعيد الأمن إلى المنطقة ويطبق الشريعة الإسلامية إبان فترة حكمه ١٣٣٧-١٣٤١هـ إلا أنه سرعان ما تغيرت الأمور في جيزان بعد وفاته، وعاد النزاع والسلب إلى ما كان عليه في السابق بسبب فقدان الأمن[١٩].

وخلاصة القول أن جميع المناطق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - الأمن فيها ضعيف داخل المدن، ويشتد ضعفاً، بل قد ينعدم كلياً خارج المدينة كالمناطق الصحراوية والطرق الخارجية بسبب بعدها عن مركز السلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية الضعيفة غير القادرة على تتبع المجرمين وملاحقتهم وتسليمهم للعدالة.

المطلب الثالث

الإجراءات التي انتهجها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ

لتحقيق الأمن في الطرق

رأينا سابقاً كيف سادت الفوضى الأمنية وعمليات السلب والنهب جميع مناطق هذا الكيان العظيم المملكة العربية السعودية، والتي يعود الفضل في تأسيسه وتوحيده إلى الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ كما رأينا أن الطرق كانت أشد خوفاً واضطراباً من المدن. وتحقيقاً للأمن عموماً ولطُرق الحجيج والقوافل التجارية خصوصاً انتهج الملك عبد العزيز آل سعود العديد من الإجراءات والسياسات الأمنية، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

(١) تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة مناحي الحياة ولأهمية هذا الإجراء سأفرده بمطلب مستقل لاحقاً.

(٢) إقامة الإدارات الأمنية والأجهزة المرتبطة بها ومنها[٢٠]:

(أ) وزارة الداخلية وهي الجهة المسئولة عن شئون الأمن الداخلي، وقد تم إنشاؤها سنة ١٣٧٠هـ، بعد أن كانت الشئون الداخلية مرتبطة بالنيابة العامة منذ عام ١٣٤٥هت. وكان من ضمن أجهزة الأمن التابعة لها:

- الإمارات: حيث كان لكل قرية أو مدينة أمير مهمته تسيير الأمور في حدود إمارته، وكل أمير مرتبط بأمراء أقل منه في القرى المجاورة، مهمتهم فض النزاعات والاعتداءات القبلية المختلفة، وكانت كل إمارة تعتمد على مجموعة من الموظفين يطلق عليهم الخويا من مهامهم أعمال الحراسة والسجن، ومراقبة الحدود وتتبع آثار المجرمين الفارين من العدالة.

❖ الأمن العام: حيث أمر رحمه الله بإنشاء مديرية للشرطة سنة ١٣٤٤هـ بالحجاز مرتبطة بنائبه هناك، وتلى ذلك إنشاء المزيد من الإدارات في أماكن أخرى كالمدينة المنورة، جدة، الطائف، جيزان.

وفي سنة ١٣٤٩هـ تم توحيد جميع إدارات الشرطة في المملكة تحت إدارة واحدة مقرها مكة المكرمة. وفي سنة ١٣٥٥هـ أُنشئت مدرسة للشرطة بمكة تابعة للأمن العام مهمتها تخريج الضباط القادرين على التحقيق في الجرائم، وضبط الجناة وتعقب اللصوص. ومن جانب آخر فقد أنشأ - رحمه الله - شرطة خاصة للحرمين الشريفين.

❖ إنشاء مصلحة خفر السواحل: لحماية سواحل ومنافذ المملكة البرية والبحرية وتزويدها بالدواب والقوارب والسيارات (بعد وصولها للمملكة) وذلك من أجل منع دخول المحرمات والممنوعات والمشبوهين ونحو ذلك. وقد كانت أول مديرية لخفر السواحل بجدة تم إنشاؤها سنة ١٣٤٤هـ، وكانت تابعة لوكالة الدفاع، وحين أنشئت وزارة الدفاع سنة ١٣٦٣هـ أُسند أمر هذه المديرية إلى وزارة المالية، لتنتقل فيما بعد لوزارة الداخلية بعد تأسيسها. كما أنشئت مصلحة لخفر السواحل بالشرقية، وكانت تابعة لإمارتها، أما الحدود الجنوبية فقد كانت تابعة لأمراء المناطق في جيزان وأبها ونجران.

(٣) صدور بعض الأنظمة والقوانين التي من شأنها تحقيق الأمن و منع الاعتداء على الآخرين، سواء كان ذلك في المدن أو القرى أو على الطرق. ومن ذلك نظام منع بيع الأسلحة واقتنائها الصادر في سنة ١٣٥٤هـ. وكذا نظام أسلحة الصيد الصادر بقرار مجلس الشورى سنة ١٣٧٠هـ[٢١].

(٤) توطين البدو بإقامة الهجر لهم، حيث أقيمت أول هجرة في الأرطاويه سنة ١٣٣٠هـ، وتبعها إقامة العديد منها لتبلغ سنة ١٣٦٩هـ حوالي ١٢٥ هجرة وقد دعاهم – رحمه الله - إلى حياة الاستقرار والزراعة بدلاً من التنقل

والاعتداء على الناس في الصحاري والطرق المختلقة. وفي نفس الوقت وفرّ لهم ـ رحمه الله ـ آلات الفلاحة والآبار الارتوازية. كما أقام لهم أيضاً المساجد والمساكن الملائمة. وبعث إليهم الوعاظ والمرشدين «المطاوعة» لتعليمهم أمور الدين المختلفة[٢٢].

(٥) مقابلة شيوخ القبائل والعشائر وتنبيههم على أن نظام الحكم يقوم على الكتاب والسنة، اللذين يحرمان الاعتداء والغزو والسلب بدون وجه شرعي. وإبلاغهم بأن الحكومة هي المسئول الأوحد عن عقاب المذنب وفرض الرسوم أو الضرائب ونحو ذلك. ويذكر البعض أنه في هذا الاجتماع قام أحد شيوخ العشائر معترضاً على أقوال الملك عبد العزيز قائلاً بأن قطع الخشوم «الأنوف» أولى من قطع الرسوم. وهذا مما أثار غضب الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ فأمر بسجنه تأديباً له وليعتبر به غيره، ومع هذا الحزم فإن من يتعاون معه من رؤساء القبائل في ضبط أفراد قبيلته ومنعهم من السلب والنهب، أو يحط بركابه عند ساحته تُمنح له الهبات والشرهات[٢٤].

(٦) إقامة نظام العسس والدوريات الليلية، وإقامة الأسوار حول المدن ونقاط التفتيش على الطرق البرية وموارد المياه ونحو ذلك[٢٥]، وهذا كله من أجل تعقب المجرمين وقطاع الطرق وضبطهم وتسليمهم للعدالة.

(٧) عقد الكثير من المعاهدات والاتفاقيات مع الدول المجاورة كالعراق والكويت واليمن وغيرها، والتي ينص فيها على منع الاعتداء على الحدود وتسليم المجرمين الفارين من العدالة ونحو ذلك[٢٦].

(٨) الاستعانة ببعض الرجال ذوي المهارة والخبرة الفنية في تقصي الأثر للمجرمين مثل آل مره المشهورين بقص الأثر[٢٧]. هذا إلى جانب الاستعانة بالدارسين للعلوم العسكرية والأمنية في مصر آنذاك، وتزويدهم بمختلف وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وذلك من أجل سرعة القبض على المجرمين وتعقب آثارهم ووجهتهم التي اتجهوا إليها.

(٩) اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الجريمة قبل وقوعها وذلك بمراقبة المشبوهين وذوي السوابق وخاصة في مواسم الحج والعمرة، حيث نص نظام مديرية الأمن العام في ذلك الوقت أن على إدارات الشرطة في المناطق المختلفة تعقب الأشخاص المتشردين وذوي السوابق ممن يخشى خطرهم على الأمن[٢٨].

وبعد هذه الإجراءات الأمنية الكفيلة بتحقيق الأمن، استطاعت جهات الاختصاص تنفيذ الأحكام الشرعية بصرامة متناهية، ومعاقبة وتعقب القتلة والمجرمين، مما أدى إلى اختفاء الجرائم أياً كان نوعها، وسيادة الأمن في كافة أرجاء المدن السعودية. بل وعلى الطرق عموماً وطرق الحجيج خصوصاً، حيث استطاع المسافر أن يسلك ما شاء منها دون خوف أو اعتداء من أحد، فكانت النتيجة كما يقول أحد الكتاب[٢٩]، وفي نجد اليوم من الأمن ما لا نجده في بلادنا أو في بلاد متمدنة، لا يظن القارئ مبالغاً بما أقول ..... القوافل تسير أربعين يوماً في ملك ابن سعود من طرف إلى طرف من القطيف مثلاً إلى أبها أو من وادي الدواسر إلى وادي السرحان دون أن يتعرض لها أحد من البدو أو الحضر ودون أن تُسأل من أين وإلى أين ..... مررنا في النفود بجمل بَارِك رازح تحت حمله فسألت عن صاحبه فقيل لي أنه سار في طريقه وسير جع إليه بعد أن يصل إلى البلد بجمل آخر يحمل البضاعة، وقد يموت الجمل الرازح ويبقى حمله على قارعه الطريق عشرة أيام فيعود صاحبه فيجده وما مسته يد شر كما تركه في مكانه.

ما سبق دلالة على استتباب الأمن عموماً بفضل هذه الإجراءات الأمنية المتنوعة التي انتهجها الملك عبد العزيز - رحمه الله - وساعده على تنفيذها رجال مخلصون عرفوا نعمة الأمن، وأدركها عموم الناس شيئاً محسوساً وملموساً أمامهم.

المطلب الرابع

أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في استتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود

تتميز الشرعية الإسلامية بالسمو والكمال والدوام لأنها خاتم الأديان السماوية، منزلها هو الحق تبارك وتعالى العالم بأحوال الناس ومصالحهم الدنيوية والأخروية. وما دام أنها منزلة من رب البشر فإن هذا يدفع معتنقيها إلى التقيد بما فيها من أوامر ربانية باعتبار ذلك طاعة تقربهم منه سبحانه وتعالى، وعلى الطرف الآخر فإن على معتنقيها الحذر والبعد عن ما نهت عنه، لأن ذلك معصية له سبحانه وتعالى، يستحق من ارتكبها العقوبة في الدنيا والآخرة. ومن أجل هذا اتخذ الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ الشريعة الغراء دستوراً لحكمه وسلطانه في مختلف مجالات الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية... وهذا ما قاله في اجتماعه بشيوخ القبائل والعشائر كما سبق. وأكده أيضاً وهو في طريقة إلى مكة سنة ١٣٤٣هـ بقوله إني مسافر إلى مكة حرم الله لدفع المظالم والمغارم عن أهلها ولبسط أحكام الشريعة وتطبيقها فلن يكون بعد اليوم سلطان إلا للشرع الحنيف[٣٠]. امتثالاً لأمره سبحانه وتعالى حين قال: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[٣١]. وقوله أيضاً ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣٢] وهذه الشريعة جاءت مُحرِّمة للقتل موجبة للقود فيه إن كان عمداً كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾[٣٣]. وقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ

إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٣٤]. كما بينت الشريعة الإسلامية حدّ الحرابة وقطاع الطُرق ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٣٥]. كما وضحت عقوبة السرقة وهي القطع كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[٣٦].

وعقوبة الزنا الرجم إن كان محصناً أو الجلد إن كان غير محصن كما قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾[٣٧].

ولا تقتصر الجرائم في الشريعة الإسلامية على ما سبق ولكنها تتنوع فتختلف العقوبات تبعاً لها لكنها لا تخرج عن ثلاثة أقسام هي[٣٨]:

(١) جرائم الحدود (الزنا، القذف، شرب المسكر، السرقة، الحرابة، الرِّده، البغي).

(٢) جرائم القصاص أو الدية، وهي عقوبة مقدرة حقاً للأفراد وتتمثل في خمسة جرائم (القتل العمد، وشبه العمد، والخطأ، والجناية على ما دون النفس عمداً، والجناية على ما دون النفس خطأً).

(٣) جرائم التعزير وهي مجموعة من العقوبات ترك للقاضي حرية تقديرها وفقاً لنوع كل جريمة وظروفها وظرف مرتكبيها.

وقد طبقت الحدود الشرعية في عهده ـ رحمه الله ـ بصرامة متناهية، حيث لا شفاعة فيها من أي فرد مهما كانت منزلته. وهذا ما أكده بقوله ((لا كبير عندي

إلا الضعيف حتى آخذ الحق له ولا ضعيف عندي إلا الظالم حتى آخذ الحق منه وليس عندي في إقامة حدود الله هوادة ولا أقبل فيها شفاعة))[٣٩].

وقد طبق هذه الأقوال على أرض الواقع، فقد حدث ذات مرة أن ثلاثة نفر اشتركوا في قتل صديق لهم عمداً، فأحيلوا إلى المحكمة الشرعية، فصدر بحقهم حكم يقضى قتلهم بالسيف نظراً لثبوت قتلهم للمجني عليه فأمر - رحمه الله - الجهة المختصة بالتنفيذ، وقد نُفذ الحكم أمام مقر الأمن العام المواجه للحرم المكي بمكة المكرمة، وأمام الناس ليشيع بينهم التزام العدل والأمن[٤٠]. كما طبق الحكم الشرعي الصادر بقطع أرجل وأيدي عدد من الأشقياء حاولوا سلب الحجاج في الطريق بين مكة وجده.

وتشير المصادر أن نفراً من بني مرة قدموا إلى الملك عبد العزيز - رحمه الله - بالرياض من أجل الكسوة والعيش، فأكرمهم وأعطاهم ما أرادوا، ولما ارتحلوا من عنده تجاه الأحساء، وجدوا في طريقهم جمالاً فساقوها إلى ديارهم، ولما علم الملك عبد العزيز أمر واليه على الأحساء الأمير عبدالله بن جلوي بالقبض على المجرمين ومحاكمتهم على ما اقترفوه من ذنب، فجاء الحكم عليهم بالقتل فقتلوا وأعيدت الجمال إلى أصحابها[٤١].

كما اختفى رجل بعالية نجد لقتله آخر عدة سنوات، وعمد إلى تغيير اسمه، ولما اضطر إلى دخول المدينة، وأدرك أنه مقبوض عليه لا محالة، قام بتسليم نفسه للملك عبد العزيز - رحمه الله - بجده، متوسلاً إليه أن يحميه، فأمره رحمه الله بالذهاب إلى أولياء الدم فإن طلبوا مالاً سيدفعه عنه، وإلا فالقصاص مصيره قائلاً له: شف يا ولد نحن ما أعزنا الله إلا بإقامة الحدود الشرعية، والشرع لو حكم على أي إنسان كبير ما تأخرنا عن تنفيذ الحكم فيه[٤٢] وتطبيقاً لما ورد في الشريعة الإسلامية من أحكام وحدود شرعية، وتحقيقاً للعدل والمساواة بين أفراد رعيته قام بإنشاء محاكم جُزئية وعامة ونقض وإبرام وغيرها[٤٣] وبالإضافة إلى ما سبق فقد أنشأ - رحمه الله - هيئة أو هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك من أجل

دعوة الناس إلى الخير والصلاح والأخلاق الفاضلة من ناحية. ومن ناحية أخرى تعقب كل مجرم أو فاسق يريد الخروج على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء[٤٤]. امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٤٥]. وقوله ﷺ «من رأي منكم منكراً فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[٤٦].

وهكذا يتضح لنا أن تحقيق الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ كان بسبب أمرين:

(١) إقامة الشرع واتخاذه دستوراً للحكم وللدولة عموماً.

(٢) تنفيذ أحكام الشرع تنفيذاً لا يعرف التردد ولا التمييز أو المجاملة.

المطلب الخامس

أهم الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود

عرفت الجزيرة العربية طرقاً لسير القوافل ونقل البضائع والسلع أهمها :

(١) الطريق الذي يربط عمان باليمن .

(٢) الطريق الذي يربط اليمن بالخليج العربي وبلاد ما بين النهرين .

(٣) الطريق الذي يربط حضر موت بالبحرين ثم إلى صور على شواطئ البحر المتوسط .

(٤) الطرق الغربية التي تسير موازية للبحر الأحمر .[٤٧] وبعد ظهور فجر الإسلام في القرن السابع الميلادي ظهر درب زبيدة (زوجة هارون الرشيد) كطريق يربط الكوفة في العراق بمكة المكرمة بطول ١٤٠ كيلاً وبعرض ١٨م[٤٨] .

ومن أوائل الطرق التي أنشأت في القرن الماضي سكة حديد الحجاز ، والذي يربط بلاد الشام بشمال المملكة العربية السعودية ، كما يربط هذا الخط المدينة المنورة باستنابول ، والذي لا تزال آثاره باقية حتى اليوم[٤٩] .

وكانت الدواب وخصوصاً الإبل من أهم الوسائل المستخدمة لنقل البضائع والمسافرين في هذه الطرق البرية ، وهذا ما كان عليه الوضع في بداية الحكم السعودي ، إلا أنه بعد اكتشاف البترول وظهور السيارات لم يتأخر الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في إدخالها إلى البلاد لنقل البضائع والمسافرين حجاجاً ومواطنين بطريقة أسرع وأسهل من ذي قبل عندما كانت الدواب وسائل النقل . لذا قام بفتح بعض الطرق وإقامتها ، والتي يمكن تقسيمها إلى :

أولاً: الطرق البرية:

يعد طريق مكة جده من أوائل الطرق التي تم رصفها في عهده ـ رحمه الله ـ وفقاً للإمكانات المادية والفنية حيث يبلغ طوله ٧٣ كيلا ، وقد مُدّ هذا الطريق إلى

عرفات بطول ٢٠ كيلاً[٥٠]. كما تم الاتفاق مع شركة توماس وورد البريطانية على تعبيد الطريق بين جده والمدينة وإنجازه سنة ١٣٧٣هـ. ولكن هذا الطريق لم ينجز إلا سنة ١٣٧٥هـ، بعد وفاة الملك عبد العزيز بعدة سنوات. وهذا الطريق بطول ٤٢٥ كيلاً وبعرض ٦ أمتار، وبه ١٢ محطة لراحة الحجاج والمسافرين[٥١]. وفي سنة ١٣٥٨هـ طلب رحمه الله من المهندس توتيشل دراسة إمكانية إقامة طريق للسيارات يمتد من جيزان إلى أبها ونجران وقد بدىء بتحديد مساره في السنة التالية[٥٢].

وتُقسم الطرق التي تسلكها السيارات في عهده - رحمه الله - إلى أربع مجموعات رئيسية باعتبار المراكز التي تتفرع منها على النحو التالي:

(١) الطرق المتفرعة من مكة المكرمة وتشمل ما يلي:

(أ) طريق مكة جده السابق ذكره.

(ب) مكة، جده، المدينة.

(ج) طريق مكة، جده، ينبع، الوجه، ضباء، الخريبة.

(د) طريق مكة، جده، الليث، القنفده، جيزان، الحديده.

(هـ) طريق مكة، الطائف.

(و) طريق مكة، الرياض.

ويتفرع إلى فرعين:

(١) طريق الرياض، الدوادمي، عشيرة، السيل، الشرائع، مكة المكرمة.

(٢) الرياض، مرات، عنيزه، بريده، الحاجر، المدينة المنورة.

(ز) طريق مكة المكرمة، خميس مشيط، أبها.

(و) طريق مكة، جده، مهد الذهب.

(ح) طريق مكة، منى، عرفات (المشاعر المقدسة).

(٢) الطرق المتفرعة من الرياض.

(أ) طريق الرياض، الحساء.

(ب) طريق الرياض، الوشم، القصيم، حائل.

(ج) طريق الرياض، الكويت.

(د) طريق الرياض، وادي الدواسر ، نجران.

(٣) الطرق المتفرعة من المدينة المنورة.

(أ) طريق المدينة، حائل، النجف.

(ب) طريق المدينة، ينبع.

(ج) طريق المدينة، حائل، الجوف.

(د) طريق المدينة، العلا، تبوك، قريات الملح.

(٤) الطرق المتفرعة من أبها.

(أ) طريق أبها ، شعار.

(ب) طريق أبها، الخميس، نجران.

وهناك طرق فرعية أخرى تربط المدن بالقرى المجاورة لها[٥٣].

ثانياً: السكك الحديدية:

تعتبر سكة حديد الرياض الدمام من أهم الطرق الحديدية التي أُنشئت بعد اكتشاف البترول، حيث بدأ العمل في هذا الخط سنة ١٣٦٦هـ، وتم الانتهاء منه سنة ١٣٧١هـ بطول ٥٦٥كم وبتكلفه بلغت ٢٠٠ مليون ريال[٥٤].

ثالثاً: الطرق والمرافئ البحرية:

لم يقتصر اهتمام الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بالنقل على الطرق البرية فحسب، وإنما تعداه إلى الاهتمام بالطرق والمرافئ البحرية، فقد أنشأ ـ رحمه الله ـ ميناء جده في جمادي الآخرة سنة ١٣٦٩هـ ليستوعب باخرتين للركاب أو للشحن يمكن أن ترسوا معاً على جانبيه بينما تستطيع باخرة ثالثة أن تلقي مراسيها في نهايته[٥٥] وفي أواخر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩هـ تم الانتهاء أيضاً من ميناء الدمام، والذي يبغ طوله ٧٤٢ قدماً ليستوعب سفينتين كل واحده منها في جانب من جوانبه[٥٦] وهناك عدة خطوط على ساحل البحر الأحمر أهمها :

(١) خط السويس. (٢) خط بورسودان.

(٣) خط مصوع. (٤) خط عدن والهند.

(٥) خط الحديده[٥٧].

رابعاً: الطرق الجوية:

في عهد الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ تم إنشاء بعض المطارات لربط أجزاء المملكة مع بعضها البعض من ناحية. ولربط المملكة من ناحية أخرى بالعالم الخارجي. ويُعّدُ مطار الملك عبدا لعزيز بجده من أوائل المطارات التي تم إنشاؤها في المملكة، حيث يضم مدرجين مرصوفين طول أحدهما ٦٠٠٠قدم، والآخر ٦٣٥٠ قدم، ويتسعان لهبوط وإقلاع ما بين ٤٠ ـ٦٠ طائرة في الساعة. هذا إلى جانب مطار الرياض، الخرج، الأحساء، الظهران وغيرها[٥٨] وأما خطوط الطيران المنتظمة داخل المملكة فتتمثل في خط جده المدينة، وخط الرياض جده. كما أن هناك خطوطاً خارجية للطيران هي :

(أ) خط المدينة دمشق. (ب) خط القاهرة، جده.

(ج) وخط القاهرة المدينة. هذا إلى جانب الرحلات غير المنتظمة مع كراتشي بباكستان، أو مع تركيا أو إيران وغيرها من دول العالم[٥٩].

وخلاصة القول أنه قبل دخول وسائل النقل الحديثة إلى المملكة العربية السعودية (السيارات، الطائرات) كان الناس ينتقلون عبر الطرق البرية سواء القديم منها أو الحديث. كما تسلك هذه الطرق القوافل التجارية المحملة بمختلف أنواع السلع والبضائع. أما بعد اكتشاف البترول ودخول السيارات وغيرها من وسائل النقل الحديثة فقد تم استحداث بعض الطرق البرية والبحرية والجوية.

المطلب السادس
الآثار الاقتصادية لأمن الطرق في عهد الملك عبدا لعزيز ـ رحمه الله ـ

تناول البحث سابقاً حال الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز وما سادها من إنفلات أمني خطير، وما حدث لها من تغير جذري في عهده ـ رحمه الله ـ إذ تحولت الطرق المخيفة إلى طرق آمنه، وذلك بفضل تطبيق الشريعة الإسلامية، وانتهاج العديد من السياسات والإجراءات الأمنية من لدن جلالته.

وهذا المطلب يتناول أهم الآثار الاقتصادية لأمن الطرق على المستوى الكلي للاقتصاد، كل أثر في فرع مستقل على النحو التالي:

الفرع الأول: أثر أمْن الطرق على المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: أثر أمْن الطرق على الانتعاش الاقتصادي.

الفرع الثالث: أثر أمْن الطرق على الإنتاج.

الفرع الرابع: أثر أمْن الطرق على الاستهلاك.

الفرع الخامس: أثر أمْن الطرق على اقتصاديات العمل.

الفرع الأول
أثر أمن الطرق على المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية

تستند عملية التنمية الاقتصادية في المنهج الوضعي على مجموعة من المقومات تتمثل في الآتي[٦٠]:

(١) المقومات البشرية: وتتمثل في الاهتمام بالعنصر البشري وهو الإنسان كماً وكيفاً، وذلك من خلال تعليمه وتدريبه ورعايته صحياً ونحو ذلك.

(٢) المقومات المالية: وتتمثل في الموارد الطبيعية ورأس المالي بكافة صوره وأشكاله، وخصوصاً رأس المالي العيني أو الثابت والذي يحقق وفورات خارجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

(٣) المقومات غير الاقتصادية: وتتمثل في عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والثقافية. حيث يشير خبراء التنمية أن نقطة البدء لأي تقدم اقتصادي يتوقف على رغبة أفراد المجتمع في هذا التقدم، والذي يولد تلك الرغبة هو العقيدة التي يؤمن بها المجتمع بكافة أطيافه. كما أن صلاحية الجهاز السياسي والنظم الاجتماعية، والوحدة الوطنية بين الحكومة والشعب، ومدى توفر وتحقق العدل بكافة صوره وأشكاله وخاصة بين الحاكم وشعبه أو بين أفراد الشعب وبعضهم البعض. فضلاً عن موقف النظام الاجتماعي من الانحراف والتمييز الطبقي والعنصري، وسياسة الدولة تجاه التكافل الاجتماعي والوحدة الوطنية. كل هذه العوامل تمارس دوراً بارزاً في إنجاح أو إخفاق التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن إنشاء الطرق، وتوفير الأمن بها من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي بلد، وذلك لما تحققه لغيرها من القطاعات (سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية) من وفورات خارجية تتمثل في انتقال السلع أياً كان نوعها بيسر وسهولة من بلدٍ أو إقليم لآخر، مما يؤدي إلى اتساع الأسواق[٦١]، وانخفاض تكلفة النقل، والتي تتوقف على وسيلة النقل، وطول أو قصر الطريق بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك أو التوزيع. كما تتوقف أيضاً على طبيعة الطريق، ومدى تمتعه بالأمان من عدمه[٦٢]. ومن ثم كلما كان الطريق سهلاً وآمناً، والوسيلة سريعة ومناسبة، كلما

انخفضت هذه التكلفة سواءً بالنسبة لما يحتاج إليه المشروع من مواد خام ونحو ذلك. أو بالنسبة لمنتجاته التي يصدرها للأسواق الداخلية والخارجية والعكس صحيح.

وقد أسهمت الطرق بشتى أنواعها (البرية، البحرية، الحديدية، الجوية) التي أنشأها الملك عبد العزيز - رحمه الله - والتي تتناسب مع الإمكانات المادية والفنية في عصره، فضلاً عن الأمن العميم الذي ساد هذه الطرق في تحقيق هذا الأثر، حيث كان للطرق دور ملموس في ربط أجزاء ومناطق المملكة ببعضها البعض، مما زاد من سهولة التنقل وسرعته، سواء بالنسبة للأفراد (مواطنين، حجاج) أو بالنسبة للسلع التجارية، حيث أضحى الأفراد والحجاج ينتقلون من مكان لآخر دون خوف من اعتداء أو سلب أو رسوم وإتاوات مفروضة على سالكي الطرق. كما أنه بالأمن أضحت القوافل التجارية المحملة بالسلع الزراعية والحرفية والحيوانية وغيرها تنتقل عبر هذه المناطق المترامية الأطراف من مدينة أو منطقة لأخرى دون خوف أو وجل من سلب أو نهب ونحو ذلك، مما أدى إلى اتساع الأسواق التجارية بهذه المناطق، بل وظهور أسواق جديدة في مناطق جديدة.

كما زاد من سهولة التنقل وسرعته أيضاً سماحه - رحمه الله - بدخول السيارات إلى مملكته بعد أن كانت ممنوعة في العهد الهاشمي[٦٣]. فضلاً عن وسائل النقل الحديثة كالطائرات والقطارات الحديدية. والتي تتميز بالنقل الحجمي الضخم أو تتسم بالكفاءة والسرعة بدلاً من وسائل النقل القديمة البطيئة.

كما أنه بانتشار الأمن في الطرق تمكن المعلمون من الذهاب للمدارس النظامية والأهلية وغيرها التي كانت سائدة في عصره - رحمه الله [٦٤] - كما استطاع المعلمون أيضاً «المطاوعة» من الذهاب للهجر لتعليم الناس فيها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استطاع المتعلمون تلقي العلم الشرعي وغيره من علوم الحساب والنحو في هذه الأماكن الآنفة الذكر، مما أدى إلى ترسيخ مبادئ العقيدة الصحيحة لدى الجميع، والتي تدعو إلى توحيده سبحانه وتعالى والحث على العمل وترك الكسل والتواكل، والاعتماد على الكسب الحلال من الأنشطة الاقتصادية المباحة بدلاً من السلب والنهب وبعض السلوكيات الخاطئة الأخرى التي قد تعيق عملية التنمية.

أضف إلى ذلك ما أحدثه نظام الهجر في المناطق المختلفة من ترابط وتماسك اجتماعي قائم على الأخوة الإسلامية بين هؤلاء الأفراد الساكنين في هذه الهجر وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطة السياسية، مما أدى إلى غياب التنافر والتقاتل واندماج الجميع في مجتمع واحد والانتماء لوطن واحد[٦٥]، وهذا مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني
أثر أمن الطرق على الانتعاش الاقتصادي

من المعلوم بداهة أن الاستقرار السياسي والأمن الداخلي من العوامل المؤثرة على الانتعاش الاقتصادي[٦٦] وفي سياسة الملك عبد العزيز - رحمه الله - الأمنية والتوطينيه وتأمينه للطرق بعض الدلالات والمؤشرات الاقتصادية التي تصب في هذا الجانب. وهذا ما يتضح من الآتي:

(١) في توطين البدو وتوفير المستلزمات الأساسية لهم من مسكن مناسب ومياه شرب ارتوازية وآلات زراعية ونحو ذلك. ساعد على تنويع مصادر الدخل، ولم تعد قاصرة على الرعي والتنقل وراء الماء والكلأ باعتبار ذلك مصدراً حلالاً للاكتساب، أو على السلب والنهب باعتبار ذلك مصدر للاكتساب المحرم في الشريعة الإسلامية كما هو حالهم في السابق. وإنما يمتد هذا التنويع ليشمل أنشطة اقتصادية جديدة مثل الزراعة والتجارة والحرف اليدوية ونحوها. وهذا يعني دخول منتجين جدد إلى مجال الإنتاج في هذه الأنشطة الاقتصادية، وظهور منتجات جديدة ترد إلى الأسواق، وانخفاض أسعارها، مما يعني زيادة مستوى الانتعاش الاقتصادي على المستوى الكلي.

(٢) شجع الأمن المنتشر في أرجاء البلاد، والإصلاحات الاقتصادية من الملك المؤسس مثل إلغائه للضرائب والإتاوات المفروضة على الطرق الناشئة عن الانفلات الأمني الموجود قبله، الأفراد - القطاع الخاص - على جلب السلع التجارية المختلفة من الهند ومصر والشام واليمن وغيرها، إلى الأسواق المحلية في نجد والحجاز والأحساء وعسير وغيرها من مناطق الجزيرة العربية بكفاءة جيدة، وأسعار أقل. ومن هذه السلع المستوردة القهوة والقرنفل والهيل ونحوها. كما صُدّر التمر والجلود والملح والسمك المجفف والحناء ونحو ذلك[٦٧]. وفي ظل اقتصاد قوامه الزراعة المعتمدة على الأمطار أو على الآبار الارتوازية التي أمر بحفرها للبدو في الهجر كما سبق، فإن هذا يعني زيادة المعروض من هذه السلع في الأسواق المختلفة

للمدن، وبالتالي انخفاض أسعارها، ومن ثم تحقيق الانتعاش الاقتصادي لا في القطاع الزراعي فحسب وإنما في بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. ولعل هذا ما ألمسه من ذكر بعض المصادر أن قافلة في الحجاز تسير بجمال على كل منها كيسان من البُن وكيس مملوءة ريالات فضة فضاع جمل منها وظل تائهاً ثلاثة أيام ولما وُجد وجدت الأكياس لم ينقص منها ريال واحد ولم يمس البُن بسوء[٦٨].

كما أدى تحقيق الأمن في طريق الحجيج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى تزايد أعدادهم لأداء فريضة الحج، وتزايد ما يحملونه من سلع يبيعونها في هاتين المدينتين المقدستين أو في طريقهم إليها، وكذا ما يقومون بشرائه منهما أو من الطريق إليهما. وقد انعكس هذا إيجاباً على الانتعاش الاقتصادي. حيث تشير المصادر أن عدد الحجاج في سنة ١٣٥١هـ بلغ حوالي ٢٠١٨١ حاجاً بينما بلغ هذا العدد في سنة ١٣٧٣هـ حوالي ١٦٤٠٧٢ حاجاً[٦٩].

(٣) ساهم انتشار الأمن في المدن عموماً والطرق خصوصاً في ازدياد حركة البيع والشراء في الدكاكين الصغيرة في القرى والأرياف، أو من خلال المحلات الكبيرة في المدن، مما أدى إلى زيادة ما يحققه التجار من أرباح، وزيادة حجم تبادلاتهم التجارية. يقول أحد الباحثين «ألا ترى أن أسواق مكة وجده والمدينة والطائف والرياض وبريده وعُنيزه وعشرات المدن الأخرى ومئات القرى يضع التاجر عصاً أو كرسياً أو قطعة صغيرة من القماش على المكان البارز من دكانه ويمضي ويعود وكأنه لم يغب»[٧٠].

(٤) بسيادة الأمن ومنع اعتداءات اللصوص على الأفراد ـ القطاع الخاص ـ في مزارعهم وأخذ ثمارهم سرقة أو بالقوة كما سبق، فإن هذا يعني زيادة الكميات المنتجة من السلع الزراعية وتقليل الفاقد الاقتصادي، وزيادة المعروض منها في الأسواق وتحقيق الانتعاش الاقتصادي لهذه السلع.

(٥) فإذا ما أضيف إلى ذلك ما تم استحداثه من طرق مختلفة ووسائل نقل حديثة وسريعة مثل السيارات والقطارات والطائرات ونحوها، فإن هذا ساهم بصورة

مباشرة أو غير مباشرة في تنشيط حركة التبادل التجاري في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، وخاصة بعد اكتشاف البترول فيها وتدفقه بكميات كبيرة منها .

الفرع الثالث
أثر أمن الطرق على الإنتاج

يمكن تبين آثار أمن الطرق في عهد الملك عبد العزيز على الإنتاج باعتباره إيجاد للمنافع واستخراجها من أصول الثروة، التي خلقها الله عز وجل في هذا الكون الفسيح، والذي سخره وذلله للإنسان، وطالبه بالإفادة الكاملة منه في أمور معاشه ومعاده من خلال الأمور التالية[٧١]:

(١) يؤدي انتشار الأمن وعدم الخوف من الاعتداء أياً كانت صوره، إلى استشعار المرء لأهمية الإنتاج وعدم شعوره بالظلم الاجتماعي، والاعتداء على حقوقه المادية والمعنوية، وما يترتب على ذلك من دمار وخراب وتعطل أو توقف الإنتاج كلية. وعليه فإن للظلم الاجتماعي بكافة أنواعه أثر واضح على التنمية الاقتصادية جسدها ابن خلدون في مقدمته بقوله وكل من أخذ ملك أحد وغصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها والمانعون لحقوق الناس ظلمة وغصاب الأملاك على العموم ظلمة. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله..... «وأعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه»[٧٢]. فتحريم الظلم يعني إقامة العدل، والحفاظ على الحقوق ومنع الاعتداء عليها أساس الإنتاج والتنمية الشاملة.

(٢) استمرار الإنتاج مرهون بالأمن، فالفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي تقوض الإنتاج وهياكله. يقول أحدا المسنين «أنه قبل عهد الملك عبد العزيز كان إذا جاء الليل نقول الله يسرع بالنهار لأننا في الليل لا ننام خوفاً من الأعداء كبيرنا يغزو صغيرنا ويسلبه..... أما في عهد الملك عبدالعزيز – فقد زانت الأمور وتحسنت الأحوال إبلنا وماشيتنا تسرح لوحدها وتعود لنا في المساء كاملة. أما في الماضي فنذهب معها ونحرسها وتؤخذ ونحن نراها»[٧٣].

ويقول آخر «أنه قبل عهد المؤسس لا نأمن على أنفسنا ولا على حلالنا – أو بساتيننا – من غارات البدو والغُزاة ولكن ما إن حكم عبد العزيز وطبق العدل والشرع الإسلامي أحكم سيطرته على هذه البلاد فتغيرت الأحوال للأحسن ولله الحمد حتى أصبح الكل منا يتحرك إلى حيث يشاء للبحث عن الرزق دون خوف أو وجل»[٧٤].

(٣) يؤدي انتشار الأمن عموماً وعلى الطرق خصوصاً إلى تحقيق المناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري اللازم للعمليات الإنتاجية، وتداول رأس المال، ولن يتحقق ذلك مع الظلم وسلب الحقوق الاقتصادية مثل المأكل والمشرب والملبس، وما يترتب عليها من فساد وفوضى داخل المجتمع.

كما يؤدي إلى جودة الإنتاج وتطوير الفنون الإنتاجية وذلك أن سيادة الفوضى وتسلط القوي على الضعيف والغني على الفقير، كلها عوامل تحول دون الرقي والتقدم وتعيق الإنتاج، وتؤدي إلى الهلاك والتدمير كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾[٧٥]. ويقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[٧٦].

كما يؤدي الأمن إلى توافر عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال)، وحرية تنقلها وفقاً لظروف العرض والطلب لكل عنصر منها كما سيأتي لاحقاً.

(٤) أدى اكتشاف البترول وتأمين الطرق عموماً والمنشآت البترولية خصوصاً إلى زيادة الإنتاج وتنوعه، حيث بلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من الزيت في عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م حوالي ١٩٧٧٧ برميل. ثم تزايد هذا الإنتاج

ليصل في عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م حوالي ١٤٤٨٥٢٧٦٦ برميل. أما دخل هذا النفط فقد كان في سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م حوالي ١٦٦٨٩٠ دولار ثم تزايد هذا الدخل ليصل في عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م إلى حوالي ٦٦ مليون دولار [٧٧] وأما الغاز المنبعث من آبار النفط السعودي فقط قُدر بما يزيد عن ٤٠٠ مليون قدم مكعب عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م[٧٨].

ولم يقتصر هذا التنوع والزيادة في الإنتاج على القطاع البترولي فحسب، وإنما امتد ليشمل القطاع الزراعي أيضاً. فرغم عدم إشارة المصادر إلى حجم الإنتاج الزراعي قبل عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - من أجل المقارنة إلا أن المتاح منها يشير إلى اتساع رقعة الأراضي الزراعية، حيث أشار تقرير قام بإعداده بعثة أمريكية عن الزراعة في بعض مناطق المملكة إلى ما يلي[٧٩]:

- يوجد في منطقة القطيف نحو ٩٠٠٠ فدان مزروعة تمور وبرسيماً وخضاراً ونحو ٣٠٠٠ فدان يمكن إصلاحها للزراعة.
- وفي الهفوف (بالإحساء) مساحات تقدر بنحو ٢٥٠٠٠ فدان مزروعة نخيلاً، ونحو ٢٠٠٠ فدان تزرع خضاراً وبرسيماً وحبوباً وفواكه. وهناك منطقتان يمكن إصلاحها لزراعة القمح والشعير والفواكه وغيرهما، مساحتها نحو ١٥٠٠٠ فدان.
- وواحات بيرين التابعة للأحساء، مساحتها نحو ٧٥٠٠ فدان وهي على بعد ٢٦٠ كيلاً من الهفوف جنوباً.
- ومزارع الخرج في نجد، قدرت بنحو ٢٥٠٠ فدان مزروعة بالتمور والبرسيم والقمح والذرة، وكثير من أنواع الفاكهة والخضار، أضيفت إليها نحو ألف فدان استصلحت ووزعت بعد ذلك. وهي اليوم من أخصب مزارع المملكة.

- وادي نجران (في عسير) وطوله ٤٤ كيلاً، المزروع منه ٢٠ كيلاً. وبه منطقة مساحتها ٢٥٠٠ فدان، صالحه لزراعة قصب السكر وفي الوادي عيون كثيرة غير جارية منها عين الحصن.
- وادي طريب (في عسير) ويزرع تمراً.
- خميس مشيط، ووادي رفيده، وأبها، وثربان، والفرحان، وهي مزروعة قمحاً وشعيراً وعنباً.
- تهامة، والدرب، وبيش وأبو عريش وجيا (في تهامة عسير) وتزرع ذرة وقمحاً ودخنا.
- حماه، وصلب، وعرق، وحريقه (في عسير) وفيه منطقة مساحتها ٢٥٠٠ فدان صالحة لزراعة قصب السكر والذرة، وهناك مراع كبيرة للأبقار في هذه المنطقة.

الفرع الرابع
أثر أمن الطرق على الاستهلاك

قد يتساءل البعض عن تأثير الأمن على الاستهلاك؟ ولكن هذا التساؤل يجاب عليه بأنه وفقاً للنظرية الاقتصادية، وبافتراض ثبات بعض العوامل الأخرى «الميل للاستهلاك» فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك في الأجل القصير، وخصوصاً لدى الطبقات منخفضة الدخل، بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك[٨٠].

وقد أسهم انتشار الأمن في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز في تحقيق هذا الأثر. فمن ناحية استطاع الأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (الزراعة، الحرف اليدوية، الرعي، التجارة) مما أتاح للعاملين بهذه الأنشطة تحسين مستوى دخولهم. ومن ناحية أخرى فقد أدى تحسن مستوى الدخل لدى هذه الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل إلى زيادة استهلاكها الكلي من السلع (وخصوصاً الزراعية). وخاصة أن ميلها الحدي والمتوسط للاستهلاك مرتفع نسبياً[٨١].

كما أسهمت العطاءات والشرهات الممنوحة من المؤسس لرؤساء القبائل والعشائر في مقابل التزامهم وأفراد قبيلتهم بالأمن، وإشعاره بمن يُخلّ بالأمن منهم، في تحسين معيشة هؤلاء الأفراد وفقاً لظروف الزمان والمكان، وزيادة قدرتهم الشرائية من خلال الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك المرتفع نسبياً لديهم، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وفق أولوياتها وبالتالي نمو المشروعات وارتفاع أرباحها اقتصادياً.

كما أسهم اكتشاف البترول فيما بعد وتدفقه بكميات وفيرة، وتصديره للخارج، في زيادة الدخل وتنوع مصادره، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من قبل الأفراد وفقاً لميلهم الحدي والمتوسط للاستهلاك كما سبق القول.

الفرع الخامس
أثر أمن الطرق على اقتصاديات العمل

يبدوا لأول وهلة أن أمن الطرق لا تحقق شيئاً يذكر في اقتصاديات العمل سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه. ولكن هذه الفكرة تتلاشى عندما نعرف أن عرض العمل يتوقف على عدد السكان وفقاً لبعض الاقتصاديين مثل ريكاردو، أو على مجموعة من العوامل الأخرى وفقاً للنظرية الاقتصادية الحدية مثل تقسيم السكان تبعاً لسنهم و جنسهم، وحالة العمال الصحية، والحد الأدنى لسن العمل هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الطلب على العمل وفقاً للنظرية الاقتصادية يعد طلباً مشتقاً على ما يسهم به هؤلاء العمال من إنتاج السلع والخدمات وفقاً لما يمارسونه من أعمال وعليه فإن عائد العمل «الأجر» له علاقة وثيقة بأثمان ما ينتجه العامل. ولهذا لا بد من تساوي هذا العائد مع إنتاجيته، مع الأخذ في الاعتبار أثمان عناصر الإنتاج الأخرى، ومدى إمكانية إحلال بعضها محل البعض الآخر في العملية الإنتاجية في الآجال المختلفة ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل هي العامل الحاسم والمؤثر في الطلب على هذا العنصر وفي تحديد عائده وفقاً للنظرية الحدية في تحديد الأثمان وفقاً للنظام الرأسمالي. ومن المعلوم أيضاً أن إنتاجية عناصر الإنتاج (ومنها العمل) تخضع لقانون تناقص الغلة. وعليه فإن المنظم لن يستمر في استخدام عنصر العمل حتى تصل إنتاجيته الحدية إلى الصفر أو أقل. وإنما سيتوقف عندما تتساوى الإنتاجية مع العائد على المستوى الجزئي[٨٢].

أما على المستوى الكلي فإن معدلات الأجر والكميات المستخدمة من نوع معين من العمل تتحدد بالتقاء منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي الخاص بهذا النوع[٨٣].

ويظهر الأثر الإيجابي لاستتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز- رحمه الله- على اقتصاديات العمل من خلال الآتي:

(١) انتشار الأمن وتحققه في الطرق وفي المدن عموماً، قلل من الاعتداء على الأنفس البشرية المحرمة والتعرض لها بالقتل أحياناً، مما يعني ذلك زيادة عدد السكان وبالتالي إلى زيادة المعروض من العمال في سوق العمل على المدى الطويل.

(٢) زيادة العمال الناجم عن الأمن وعدم الخوف من القتل أو السلب والنهب عند أداء العمل سواء من رب العمل أو غيره. وحرية العامل في التنقل من بلد أو من عمل لآخر وفقاً لإمكانياته الفنية يدفع إلى زيادة أجر العامل ليتلاءم مع إنتاجيته الحدية.

فضلاً عن أمن العامل وعدم خوفه من أي اعتداء أثناء عمله وتنقله من بلد أو إقليم لآخر، يؤدى إلى زيادة إنتاجيته الحدية لتتوافق مع الأجر المدفوع له.

(٣) كما يسهم الأمن في زيادة فرص العمل وتنوعها، أما القائم منها فيزداد، وبالتالي يزداد العمل كمياً ونوعياً، وذلك لما للعمل من أهمية في رقي الأمم والشعوب وتقدمها، فهو سبب مباشر لعبادة الله في أرضه وإقامة شعائر الدين، وعمارة الأرض، وتحقيق العزة والنصرة للمسلمين، ودفع المفاسد المختلفة منها، اختلاف الدين والعقيدة، وتفشي الجرائم المتنوعة، وسيطرة أعداء المسلمين، وتبعية معظم الدول الإسلامية وتعطل إنتاجية عنصر العمل[٨٤].

إن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في ضوء الأمن العميم الذي يسود المدن والطرق والهجر، يؤدي إلى توفير فرص عمل، تمكن من تحسين دخول الطبقات ذات الدخل المنخفض، وفي كافة النشاطات الاقتصادية، وبما يؤمن دخولاً من خلال الطلب على هذا العنصر الإنتاجي وعرضه، يمكن تلك الفئة من تحقيق دخل إضافي يساهم في زيادة رفاهيتها، ويجنب المجتمع الأخطار الناجمة عن البطالة الإجبارية، وذلك لمحاربة الإسلام بواعث البطالة، مع ضمانه لحقوق العامل كما سبق.

كما أنه بالتعليم والرعاية الصحية للعامل تتحسن نوعية قوة العمل وكفاءتها وإنتاجيتها، أي الإنتاج منسوباً إلى العامل في السنة أو الساعة أو غيرها من وحدات القياس، حيث تزداد الإنتاجية بزيادة استخدام الآلات والمعدات وغيرها من صور

رأس المال المتضافر مع العمل، وصولاً إلى العمالة الكاملة. ولهذا اهتم الملك عبد العزيز - رحمه الله - بالتعليم والصحة فأنشأ بعض المستشفيات ودور العلم التي تتناسب مع ظروف العصر وإمكانياته. كما ابتعث في سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥١م حوالي ١٩٢ طالباً إلى مصر لدراسة الشريعة واللغة العربية، والطب، والهندسة، والزراعة، والحقوق. كما تم ابتعاث ١٩ طالباً للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٣٧١هـ[٨٥].

الخاتمـــــة

بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله وبعد العرض والتحليل السابقين لموضوع البحث، يمكن القول أن نتائج الدراسة يمكن سردها على النحو التالي:

(١) تردي الأوضاع الأمنية عموماً وأوضاع الطرق خصوصاً قبل عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - بسبب ضعف السلطة المركزية وتفشي الجهل والبعد عن الشريعة الإسلامية.

(٢) أن انتشار الأمن في عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - يعود لعاملين أساسيين هما:

(أ) إقامته للشريعة الإسلامية وتنفيذه لحدوها تنفيذاً لا يعرف التردد والمجاملة.

(ب) انتهاجه - رحمه الله - للعديد من السياسات والإجراءات الأمنية التي ساهمت في تحقيق هذا الهدف.

(٣) اهتمام الملك عبدالعزيز - رحمه الله - بأمن الطرق عموماً وطرق الحجيج خصوصاً، وهذا مما يسر من أداء الحجاج لهذه الشعيرة الدينية، وبالتالي تزايد أعدادهم في فترات لاحقه.

(٤) يحدث أمن الطرق جملة من الآثار الاقتصادية الكلية مثل توفير البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وزيادة مستوى الاستهلاك، والإنتاج، وتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لعنصر العمل وغيره من عناصر الإنتاج الأخرى.

(٥) أنه رغم خضوع بعض مناطق المملكة العربية السعودية قبل العهد السعودي لزعماء محليين في بعض المناطق أو للحكم التركي في مناطق أخرى إلا أن

هذه المناطق لم تنعم بالأمن، حيث لم يكن مستتباً في المدن الرئيسية فضلاً عن الطرق البرية الخارجة عن مراكز النفوذ والقوة الموجودة بالمدن.

وأما التوصيات فيمكن إجمالها على النحو التالي:

(١) كشفت الدراسة عن أهمية الأمن، ولذا فإن توفيره مسئولية مشتركة بين الأفراد والدولة، وذلك بالاهتمام به وتوفير متطلباته ومعاقبة كل من تُسول له نفسه الإخلال به.

(٢) زيادة التمسك بالشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها وخصوصاً فيما يتعلق بالحدود الشرعية فهي سبب الأمن وعِدّته، وذلك بعدم الالتفات إلى المشككين المنادين بتعطيل الحدود بحجج واهيه.

الهوامش(*)

(١) ابن ماجة «أبو عبد الله محمد بن يزيد» . سنن ابن ماجة الطبعة (بدون) مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، التاريخ (بدون) ج٢، ص١٣٨٧ . واللفظ له.

(٢) الفيروز آبادي «مجد الدين» . القاموس المحيط . الطبعة (بدون)، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون)، ج٤ ص١٩٧ فصل الهمزة باب النون.

(٣) قريش الآية: ٤ .

(٤) التين الآيات: من ١- ٣ .

(٥) الفيروز آبادي. القاموس المحيط. مرجع سابق، ج٣، ص٢٥٧ فصل الطاء باب القاف.

(٦) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز، تطوره وآثاره. الطبعة (بدون)، جامعة الملك سعود، التاريخ (بدون) ص٢١، ٢٢ .

(٧) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في الاستقرار الفكري والسياسي والاجتماعي . الطبعة الأولى . الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص٢١٩ .

(٨)،(٩) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص ٢٢١، ٢٢٢ .

(١٠) خير الدين الزركلي شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز . الطبعة (بدون) دار العلم، بيروت، لبنان التاريخ (بدون)، ج١، ص٤٥٣ .

(١١) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٦ .

(١٢) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية مرجع سابق، ص٢١٤- ٢١٥ .

(١٣) د . م عبد الله بن سعد الداوود . الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز . الطبعة (بدون)، الرياض، مطابع التقنية التاريخ (بدون)، ص١٥٥، ١٥٦٥ .

(*) تشير بعض الرموز في الهوامش:- ل.د. إلى لواء دكتور، د.م. إلى دكتور مهندس.

(١٤)، (١٥) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢١٦ .

(١٦) ل.د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص. ٣٠، ٣١ .

(١٧) المرجع نفسه، ص٣٥ .

ـ محمد بن علي الحسني، الملك عبد العزيز وملحمة البناء الطبعة الأولى . الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ص٢٥ .

(١٨) ، (١٩) د . محمد عبد الله السلمان، توحيد المملكة العربية السعودية. مرجع سابق، ص٢٢٢- ٢٢٣ .

ـ وانظر أيضاً . رابح لطفي جمعه. حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز . مطبوعات دارة الملك عبد العزيز ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ص ص٧٠- ٩٧ .

(٢٠) ل.د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٤٥، ٥٥ .

(٢١) المرجع نفسه، ص ٦٠- ٦٥ .

ـ عبد الفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف عبد العزيز الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، البلد (بدون) ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ص٦٨- ٧٤ .

(٢٢) خير الدين الزركلي . شبة الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٤٥٠ .

ـ د . بدر عادل الفقير . عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية الطبعة (بدون)، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ص٨٦ .

ـ ل . د . إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق .

(٢٣) رابح لطفي جمعه . الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص٥٢ـ٥٤ .

(٢٤) ل . د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز . مرجع سابق، ص١٠٩ .

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٢٣، ١٢٦ .

(٢٦) المرجع، ص٦٩- ٨٢ .

(٢٧) عبد العزيز محمد الأحيدب. ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزيز. الطبعة الأولى، مطابع الإشعاع التجارية، الرياض، ١٤٠٤، ص١٠٠.

(٢٨) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي. الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢٩) د. مرزوق هياس الزهراني. جهود الملك عبد العزيز في خدمة الكتاب والسنة. الطبعة (بدون)، دار المآثر، المدينة المنورة، التاريخ (بدون)، ص٨٢. نقلاً عن ملوك العرب للريحاني ص٥٥٨- ٥٦٠.

- د. م. عبدا لله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق ، ص٢١٥.

(٣٠) عبد الفتاح الريس. كيان جديد في كنف الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣١) الحج الآية: ٤١.

(٣٢) المائدة الآية: ٤٤.

(٣٣) الإسراء الآية: ٣٣.

(٣٤) البقرة الآية: ١٧٨.

(٣٥) المائدة الآية: ٣٣.

(٣٦) المائدة الآية: ٣٨.

(٣٧) النور الآية: ٢.

(٣٨) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٢- ٩٥.

(٣٩) المرجع السابق نفسه، ص١٤٨.

(٤٠) عبد الفتاح أحمد الريس كيان جديد في كنف الملك عبدا لعزيز مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣.

(٤١) عبد الله العلي الزامل، أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود. الطبعة (بدون)، المؤسسة التجارية، لبنان، ١٣٩٢هـ، ص٤٤٠.

- د. م. عبد الله سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق، ص٢١٧.

(٤٢) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي. الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص٢٩٤.
(٤٣) عبد الفتاح أحمد الريس كيان جديد في كنف الملك عبدا لعزيز مرجع سابق، ص٥٤، ٥٦.
(٤٤) المرجع نفسه، ص٧٢.
(٤٥) آل عمران الآية: ١٠٤.
(٤٦) أبوا داود «سليمان بن الأشعث» سنن أبي داود. الطبعة (بدون)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ط١، ص٢٩٥. واللفظ له.
(٤٧) د. م. عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٤٩.
ـ وزارة التجارة. تطور التجارة في المملكة العربية السعودية. الكتاب الصادر بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، ص١٧.
(٤٨)، (٤٩) المرجع السابق نفسه، ص ٥١– ٥٢.
(٥٠) د. عبد الله الصالح العثيميين. تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م. ص٣٥٠.
(٥١) د. م. عبد الله سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٥١.
(٥٢) د. عبد الله العثيميين. تاريخ المملكة، مرجع سابق، ص٣٥١.
(٥٣) د.م: عبد الله بن سعد الداوود، الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق، ص٥٣– ٧٥ بتصرف.
(٥٤) المرجع نفسه، ص٨٠– ٨١.
(٥٥)، (٥٦) المرجع نفسه، ص٩٣– ٩٤.
ـ الزركلي. شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج٢، ص٨٤.
(٥٧)، (٥٨) د. م. عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٩٩.
(٥٩) المرجع نفسه، ص١٠٢– ١٠٥.
(٦٠) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون)، ١٩٧٩م، ص٢٧– ٣٨.

(٦١)، (٦٢) د . عبد الرحمن يسري أحمد . مقدمة في الاقتصاد الدولي . الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ٩٨- ١٠٠ .

- د . كامل بكري . التنمية الاقتصادية، الطبعة (بدون) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص٨٦.

(٦٣) د . م : عبد الله بن سعد الداوود . الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥١ .

(٦٤) لمزيد من التفصيل عن التعليم في عهد الملك عبدالعزيز . انظر .

- خير الدين الزركلي . شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٧/ ١٩٧٧م، جـ٢/ ص٦٣٣- ٦٤٧ .

- د . عبد الله صالح العثيمين . تاريخ المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، جـ٢ ، ص ٦٣٦ .

(٦٥) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية . مرجع سابق، ص٢٨٦ .

(٦٦) عصام هاشم الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، دراسة تحليلية وتقويميه . رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لجامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ص٢١٨ .

- د . محمد عبدالعزيز عجميه . التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي . الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص٥٩ وما بعدها .

- سعيد أبو الفتوح بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية . الطبعة الأولى . دار الوفاء ، المنصورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م . ص٦٠٩ .

(٦٧) وزارة التجارة . تطور التجارة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١٨ .

(٦٨) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٥٤ .

(٦٩) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج٣ ، ص١٣٣٧ .

- د . م : عبدا لله بن سعد الداوود ، الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز . مرجع سابق، ص٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٧٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج١، ص٤٤٧.
(٧١) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٨٥ ومابعدها.
(٧٢) ابن خلدون عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٨٥- ١٨٦.
(٧٣)، (٧٤) عبد الفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٧٨، ٧٩.
(٧٥) الإسراء الآية: ١٦.
(٧٦) سبأ الآيتين: ١٨، ١٩.
(٧٧)، (٨٧) خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، جـ٢، ص٧٠٥- ٧١٣.
(٧٩) المرجع نفسه، جـ٣، ص ١٠١٥- ١٠١٩.
(٨٠) ما يكل ابدحمان. الاقتصادي الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور الطبعة (بدون)، دار المريخ، الرياض، التاريخ (بدون)، ص١٣٨.
(٨١) د. رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٦٨- ٢٧٢.
(٨٢) د. محمد عبدالمنعم عفر. النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، الطبعة (بدون) بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٣٠- ٢٣٢.
ـ د. أحمد رشاد موسى. دروس في اقتصاديات المشروع الصناعي، الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، ج١، ص٧٦- ٨٦.
(٨٣) د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، ج١، ص٨٩٦.
(٨٤) د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. العمل وأحكامه. الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٣هـ، ص٢٨ وما بعدها.
(٨٥) لمزيد بن التفصيل عن التعليم والصحة في عهد الملك عبد العزيز. انظر:
خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، جـ٢، ص٦٢٠- ٦٤١.

المراجـــــع

❖ القرآن الكريم:

(١) اللواء الدكتور. إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، تطوره وآثاره. الطبعة (بدون) جامعة الملك سعود التاريخ (بدون).

(٢) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي. الطبعة الرابعة. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

(٣) د. أحمد رشاد موسى. دروس في اقتصاديات المشروع الصناعي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٤) د. بدر عادل الفقير. عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية. الطبعة (بدون)، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٥) خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة (بدون)، دار العلم، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).

(٦) أبو داود سنن أبو داود، الطبعة (بدون) الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٧) رابح لطفي جمعه. حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٨) د. رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٩) سعيد أبو الفتوح بسيوني. الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(١٠) د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. العمل وأحكامه. الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٣هـ.

(١١) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون).

(١٢) الدكتور مهندس، عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة (بدون) الرياض، مطابع التقنية، التاريخ (بدون).
(١٣) د. عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة السادس، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
(١٤) عبدالله العلي الزامل. أصدق البنود في تاريخ الملك عبدا لعزيز آل سعود. الطبعة (بدون)، المؤسسة التجارية، لبنان، ١٣٩٢هـ.
(١٥) عبدا لرحمن بن خلدون. مقدمة ابن خلدون. تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.
(١٦) د. عبد الرحمن يسري أحمد. مقدمه في الاقتصاد الدولي الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
(١٧) عبدالعزيز محمد الأحيدب. ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، مطابع الإشعاع التجارية، الرياض، ١٤٠٤هـ.
(١٨) عبدالفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، الناشر (بدون) البلد (بدون)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
(١٩) عصام هاشم الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، دراسة تحليلية تقويمية رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمه لجامعة أم القرى، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
(٢٠) الفيروز آبادي. القاموس المحيط. الطبعة (بدون) بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).
(٢١) د. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة (بدون) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
(٢٢) ابن ماجة، سنن ابن ماجه. الطبعة (بدون) مطبعة دار أحياء الكتب العربي، مصر، التاريخ (بدون).
(٢٣) مايكل أبدحمان، الاقتصاد الكلي،ترجمة محمد إبراهيم منصور الطبعة (بدون)، دار المريخ، الرياض، التاريخ (بدون).

(٢٤) د . محمد عبد العزيز عجميه . التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي . الطبعة (بدون) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م .
(٢٥) د . محمد عبد المنعم عفر . النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر الطبعة (بدون) ، بنك فيصل الإسلامي بقبرص ، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م .
(٢٦) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في الاستقرار الفكري والسياسي والاجتماعي الطبعة الأولى ، الناشر (بدون) ، البلد (بدون) ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
(٢٧) محمد بن علي الحسني ، الملك عبدالعزيز وملحمة البناء ، الطبعة الأولى ، الناشر (بدون) ، والبلد (بدون) ١٤١٩هـ .
(٢٨) د . مرزوق هياس الزهراني ، جهود الملك عبد العزيز في خدمة الكتاب والسنة ، الطبعة (بدون) ، دار المآثر ، المدينة المنورة ، التاريخ (بدون) .
(٢٩) وزارة التجارة ، تطور التجارة في المملكة العربية السعودية الكتاب الصادر بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩هـ .